

استثمارات صناديق الثروة السيادية العربية كخيار استراتيجي في دعم الزراعة العربية المستدامة Investments by Arab Sovereign Wealth Funds as a Strategic Option in Support of Sustainable Arab Agriculture

سليمان زواري فرحات

Dr.Slimane ZOUARI FERHAT

المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة (الجزائر)، slimane.zouari@centre-univ-mila.dz

تاريخ النشر: 2020/01/03

تاريخ القبول: 2019/11/16

تاريخ الاستلام: 2019/08/25

ملخص:

جاءت الدراسة لتوضح مدى امكانية صناديق الثروة السيادية العربية في تنمية قطاع الزراعي العربي المستدام من خلال استخدامها كآلية حديثة في تقليص العجز التمويلي للقطاع الزراعي العربي، معتمدة على تنفيذ استثمارات زراعية داخل الدول العربية التي تمتلك امكانيات زراعية كبيرة، والهدف من هذه الاستثمارات زيادة نسبة الاستثمارات البنية للقطاع الزراعي مقارنة لإجمالي الاستثمارات البنية، بالإضافة إلى تقليص الفجوة التمويلية للقطاع الزراعي الذي يشهد ارتفاع خلال السنوات الأخيرة خاصة بعد مصادقة الدول العربية على تنفيذ استراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين القادمين (2005-2025) وغيرها من العوامل التي أدت إلى اتساع تلك الفجوة.

إن صناديق الثروة السيادية العربية بإمكانها تنفيذ استثمارات دون الحاجة لمصادر تمويل خارجية، أي لها القدرة على تمويل نفسها، وهي الميزة التي يفتقدها أغلب المستثمرين الآخرين في الوقت الراهن. كما يمكن من خلالها استقطاب الفوائض المالية العربية داخل القطر العربي وهو ما يعزز من التعاون الاقتصادي العربي المشترك.

كلمات المفتاحية: صناديق الثروة السيادية، الزراعة المستدامة، التمويل الزراعي، قطاع الزراعي العربي.

تصنيفات JEL: G23، Q01، Q14، Q1، O13.

المؤلف المرسل: سليمان زواري فرحات، الإيميل: Slimanezouari@mail.com

Abstract:

The study shows the potential of Arab sovereign wealth funds to develop the sustainable Arab agricultural sector through its use as a modern mechanism to reduce the financing deficit of the Arab agricultural sector, based on the implementation of agricultural investments within the Arab countries that have great agricultural potential. In addition to reducing the financing gap for the agricultural sector, which has witnessed an increase in recent years, especially after the Arab countries approved the implementation of the Arab Agricultural Development Strategy. Sustainable for the next two decades (2005-2025) and other factors that led to the widening of that gap. Arab sovereign wealth funds can make investments without the need for external sources of funding, which is the ability to finance themselves, an advantage that most other investors currently lack. It can also attract Arab financial surpluses within the Arab country, which promotes joint Arab economic cooperation.

Keywords: Sovereign Wealth Funds, Sustainable Agriculture, Agricultural Finance, Arab Agriculture Sector.

JEL Classification Codes: G23, Q01, Q14, Q1, O13.

1 . مقدمة

يعتبر الجانب التمويلي من بين أهم معوقات الزراعة العربية المستدامة، فهذا النشاط يحتاج إلى موارد مالية كبيرة، واستثمارات تنتهج استراتيجية طويلة المدى، إن هذا النوع من الاستثمارات يكون متاح وبشكل كبير عندما يكتسي الطابع العام؛ فهناك حكومات تتوفر على موارد مالية يمكن توظيفها في مشاريع استثمارية مستدامة وعلى المدى الطويل، وهو ما نجده في دول الخليج العربي، الجزائر وليبيا، التي تحتاج إلى تنوع اقتصاديتها من خلال البحث عن استثمارات في قطاعات خارج قطاع المحروقات وبما يحقق تنمية اقتصادية مستدامة.

إن الدول العربية المذكورة سابقا تمتلك ما يعرف بصناديق الثروة السيادية " Sovereign Wealth Funds " أو الصناديق السيادية من أجل توظيف أصولها في مشاريع استثمارية متنوعة تحقق لها عوائد مالية إضافية، إضافة للعائد المالي فإن الصناديق لها أهداف أخرى تتركز في مجملها على تحقيق هدف التنوع

الاقتصادي؛ وفي المقابل تتوفر دول عربية أخرى (المتلقية) على موارد زراعية هائلة كالسودان، مصر، تونس، الجزائر والمغرب، فهذه الدول في حالة استقطابها لاستثمارات تلك الصناديق، سوف تتمكن من تنمية القطاع الزراعي في ظل تبني استراتيجية زراعية مستدامة، من خلال تنمية المناطق الريفية، فتح مناصب شغل جديدة وزيادة الانتاج الزراعي الذي يساهم في تغطية الفجوة الغذائية العربية هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى تحقيق أهداف الصناديق التي تسعى لتنوع محفظتها الاستثمارية.

1.1 . اشكالية الدراسة: مما سبق طرحه فإن اشكالية الدراسة الرئيسية تتمحور حول:

كيف تساهم المشاريع الاستثمارية لصناديق الثروة السيادية العربية في تنمية الزراعة العربية

المستدامة في ظل الفجوة التمويلية لقطاع الزراعي؟

2.1 . فرضية الدراسة: لمعالجة اشكالية الدراسة يتم عرض الفرضية الرئيسية في الآتي:

تستطيع صناديق الثروة السيادية من تنمية الزراعة العربية المستدامة من خلال تنفيذ استثمارات زراعية داخل الاقتصادات العربية تراعى فيها ضوابط الاستثمار الزراعي المستدام.

3.1 . أهداف الدراسة: هناك مجموعة من الأهداف لهذه الدراسة، يمكن حصرها في الآتي:

- التطرق لموضوع صناديق الثروة السيادية، الذي أحتل حيزاً من النقاش على مستويين العالمي والمحلي.
- توضيح مدى امكانية الاستفادة من استثمارات صناديق الثروة السيادية العربية بالنسبة للدول المالكة والدول المتلقية لاستثماراتها؛
- الوقوف على امكانيات الصناديق في تعزيز الاستثمار الزراعي البيئي، وتوفير مصادر تمويل في اطار تنفيذ الاستراتيجية العربية للتنمية الزراعية المستدامة للعقدين (2005-2025)؛
- الوقف على واقع القدرات التمويلية للقطاع الزراعي العربي؛
- ابراز امكانيات الدول العربية من تمويل استثماراتها من خلال جذب أصول صناديق الثروة السيادية العربية لاستثمار في القطاع الزراعي.

4.1 . منهج الدراسة: يتم الاعتماد على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي من أجل دراسة اشكالية الدراسة

وتحليل أبعادها؛ المنهج الوصفي الذي يوصف لنا أجزاء الدراسة من خلال ابراز الجوانب النظرية وإعطاء

صورة واضحة وسهلة للفهم للمختلف أجزاء الدراسة، أما المنهج التحليلي يُثري البحث أكثر ويزيد من تبسيطه بالاعتماد على بيانات في شكل جداول وأشكال.

2. الفجوة التمويلية في قطاع الزراعة العربية

يملك العالم العربي إمكانيات زراعية كبيرة، حيث تبلغ مساحة الأراضي الصالحة للزراعة 197 مليون هكتار عام 2017، ورغم المساحة الكبيرة فإن بيانات عام 2016 تشير إلى أن المساحة المزروعة لا تتعدى 38.1% ويد العاملة الزراعة 24.1 مليون عامل، ويمثل الناتج الزراعي 5.6% من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2017، النسبة الأخيرة تقريبا نفسها المحققة خلال سنوات 2016، 2015 و 2010 (تراوحت بين 6.2% و 5.8%)، (العربي، 2018، الصفحات 47-53) في العموم تعتبر هذه الأرقام مؤشراً لأهمية قطاع الزراعة والفوائد الاجتماعية والاقتصادية التي يمكن أن تنتج من الاستثمار في القطاع الزراعي كوسيلة لتحقيق التنمية المستدامة.

إن توضيح الفجوة التمويلية في قطاع الزراعة العربية، مرتبط بما هو متاح من الطاقات التمويلية والإقراضية مقارنة باحتياجات القطاع الزراعي في المستقبل، خصوصاً وأن معظم الدول العربية تصنف ضمن الدول الأقل دخلاً، كما أن الدول العربية أصبحت تولي اهتماماً متزايداً بالزراعة والأمن الغذائي نتيجة للمتغيرات والأزمات (المتغيرات المناخية، أزمة الغذاء العالمية، الأزمة المالية... إلخ) التي شهدتها ويشهدها العالم خلال السنوات القليلة الماضية، مما استوجب وضع برامج ومشروعات لزيادة قدرتها في الاعتماد على ذات لتلبية احتياجاتها من السلع الغذائية والحد من الفجوة الغذائية والتي قدرت في المتوسط الفترة (2009 إلى 2015) بنحو 39.3 مليار دولار وفي عام 2017 ما قيمته 33.6 مليار دولار. (الزراعية، تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي لسنة 2017، 2017، صفحة 80)

1.2. الطاقات التمويلية والإقراضية لقطاع الزراعي العربي: تعتبر الصناديق والمؤسسات الإنمائية التمويلية العربية والإقليمية والدولية مصدراً تمويلياً للمشروعات والبرامج الإنمائية العربية في مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية بما فيها قطاع الزراعة، حيث بلغ مجموع التمويل المالي (العون) المقدم من قبل هذه المؤسسات للقطاع الزراعي العربي خلال الفترة (1950 إلى 2012) ما قيمته 23.41 مليار دولار وهو يمثل 14%

من مجموع التمويل المالي المقدم للدول العربية، توزع العون المالي بين مختلف المؤسسات الإنمائية كما يلي: (الزراعية، تقرير آلية عربية لتمويل التنمية الزراعية والأمن الغذائي العربي لسنة 2012، 2012، صفحة 35)

1.1.2. الصناديق الإنمائية العربية الوطنية: بلغت قيمته 2544.5 مليون دولار وهذا للفترة (1961 إلى 2012) وتمثل حوالي 13.2% إجمالي نصيب الدول العربية من التمويل لمختلف القطاعات.

2.1.2. الصناديق والمؤسسات الإنمائية العربية: تعتبر منخفضة مقارنة بالصناديق والمؤسسات الإنمائية الوطنية، حيث بلغ الإجمالي المقدم لقطاع الزراعة العربية خلال الفترة (1974 إلى 2010) ما قيمته 4321.8 مليون دولار وبنسبة 16.4% إجمالي التمويل المقدم لمختلف القطاعات.

3.1.2. الصناديق والمؤسسات الإنمائية الدولية: حصة قطاع الزراعة العربية من التمويل المقدم تمثل ما قيمته 16546 مليون دولار وهي الأكبر مساهمة في التمويل مقارنة بباقي الصناديق والمؤسسات الأخرى وتمثل سوى 13.6% إجمالي التمويل المقدم لمختلف القطاعات.

2.2. مدى كفاية الطاقات التمويلية للمؤسسات الإنمائية في تنمية الزراعة العربية: تشير البيانات السابقة إلى عدم كفاية الطاقات التمويلية الموجهة لقطاع الزراعة، فالقيمة التمويلية المخصصة للزراعة العربية تعتبر متواضعة مقارنة بالاحتياجات التمويلية المستقبلية والتي قدرت بحوالي 70.5 مليار دولار للبرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي فقط وهذا للفترة الممتدة (2012 إلى 2032)، في المقابل فإن جملة ما تحصل عليه القطاع الزراعي العربي من المؤسسات العربية (الوطنية) والاقليمية والدولية تقدر 23.4 مليار دولار خلال ستة عقود تقريباً. (الزراعية، تقرير آلية عربية لتمويل التنمية الزراعية والأمن الغذائي العربي لسنة 2012، 2012، صفحة 38)

إن كفاية الطاقات التمويلية لقطاع الزراعي العربي يمكن استنتاجه من خلال احتساب معدل ما تحصلت عليه كل دولة على حدى من المؤسسات الإنمائية ومقارنتها بمتطلبات المالية للبرنامج الطارئ للأمن الغذائي؛ يقدر معدل نصيب الدولة خلال العقود الستة بحوالي 1376.5 مليون دولار وبحوالي 22.94 مليون دولار لدولة سنوياً. ووفقاً للمتطلبات المالية للبرنامج الطارئ للأمن الغذائي (أي البرنامج المستقبلي

لتحسين أوضاع الأمن الغذائي)، فإن المعدل المطلوب يقدر بحوالي 5.9 مليار دولار لكل دولة وبواقع 295 مليون دولار سنوي لكل دولة. (الزراعية، تقرير آلية عربية لتمويل التنمية الزراعية والأمن الغذائي العربي لسنة 2012، 2012، صفحة 38)

إن هذا الوضع يؤكد على أن هناك حاجة لتقليص الفجوة التمويلية والاستثمارية من خلال البحث عن مصادر تمويلية واستثمارية عربية جديدة تساهم في تلبية الحد الأدنى من المتطلبات المالية اللازمة لتنمية الزراعة العربية، هذه المساهمة تكون إما بالتمويل المالي أو عن طريق إقامة مشاريع زراعية تكون لها دور في تنمية القطاع الزراعي وتقلص الفجوة الغذائية المتزايدة. كل هذا يمكن تحقيقه إذا ما تم استقطاب صناديق الثروة السيادية العربية للاستثمار في قطاع الزراعي العربي، وبذلك تعطي دفعة إضافية في تقليص الفجوة التمويلية من خلال إقامة مشاريع زراعية وتمويلها بنفسها، لتصبح بذلك آلية حديثة تضاف إلى الصناديق والمؤسسات الإنمائية الوطنية والإقليمية والدولية في تنمية الزراعة والأمن الغذائي العربي.

3. تطور صناديق الثروة السيادية العربية

قبل التطرق إلى تطور صناديق الثروة السيادية العربية من المهم عرض موجز لماهية صناديق الثروة السيادية ومن ثم تحليل تطور هذه الصناديق على المستوى العالمي والعربي.

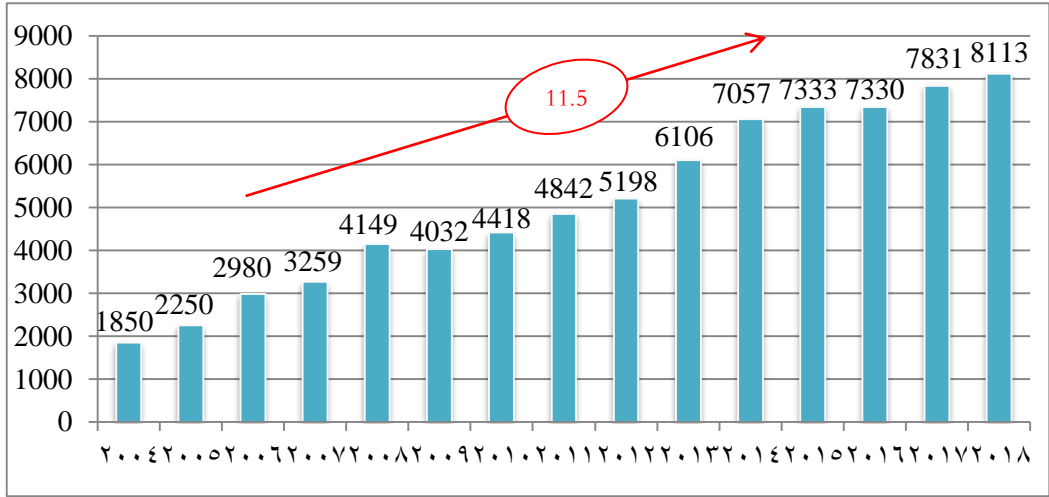
1.3. تعريف صناديق الثروة السيادية: يمكن تعريف صناديق الثروة السيادية (Sovereign Wealth Funds) على أنها تلك الصناديق التي تمتلكها حكومات ذات الفوائض المالية والناجحة أساساً من موجدات الصرف الأجنبي للميزان التجاري وخارجه عن حسابات الاحتياطيات النقدية الرسمية القصيرة المدى، والغرض الأساسي من انشاءها تحقيق توازن اقتصادي من خلال استثمار أصولها في مختلف الفئات الاستثمارية وعلى نطاق واسع.

2.3. تطور حجم صناديق الثروة السيادية: يوضح الشكل (1) ارتفاع حجم أصول صناديق الثروة السيادية، حيث تضاعف قيمتها أكثر من أربعة مرات بين عامي 2004 و 2018 من حوالي 1.8 تريليون دولار إلى 8.1 تريليون دولار على التوالي، وبمتوسط معدل نمو 11.5% للفترة (2004 إلى 2018)، وهو مؤشر يوضح ارتفاع حجم أصولها من عام لآخر. مع العلم أن معدل نمو الصناديق للفترة السابقة انخفض

مقارنة بمعدل نمو الفترة الممتدة (2004 إلى 2014) والذي بلغ في المتوسط 14.5%، وسبب ذلك يعود إلى تراجع أصول صناديق الثروة السيادية النفطية التي تأثرت بانخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية، وتراجع الأصول هذا يعتبر مؤقت إلى حين ارتفاع الأسعار ومن ثم ارتفاع الأصول مجدداً.

الشكل 1 : تطور قيمة أصول صناديق الثروة السيادية للفترة (2004 إلى 2018)

الوحدة: (مليار دولار)



المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على:

- www.swfinstitute.org; accessed in december, 25, 2018.
- Idriss Mrani Alaoui, (2012) Thesis : Sovereign Wealth Funds, HEC Paris, 6.

إن التحديد الدقيق لحجم أصول صناديق الثروة السيادية العربية مرتبط بدرجة الإفصاح الدوري من

خلال إصدارها تقارير دورية، وهذا في الحقيقية لم يكن متاح خلال السنوات الماضية، غير أنه مؤخراً بدأت بعض الصناديق العربية في إصدار تقارير سنوية وفي أغلبها لم توضح حجم أصولها فيما عدا البعض منها كجهاز أبوظبي للاستثمار (ADIA). وعليه سوف يتم الاعتماد على البيانات الصادرة عن مؤسسة متخصصة في مجال صناديق الثروة السيادية والمعروفة "معهد صناديق الثروة السيادية" لتوضيح حجم أصول صناديق الثروة السيادية العربية، وذلك في الجدول الموالي.

الجدول 1 : تطور أصول صناديق الثروة السيادية العربية للفترة (2010-2018)

2018	2015	2014	2010	السنوات
3073.8	2835.2	3165.4	1990.4	القيمة (مليار دولار)
%31.5	%28.3	%34.4	%35.1	% لإجمالي الصناديق الثروة السيادية

المصدر: اعداد الباحث اعتمادا على بيانات معهد صناديق الثروة السيادية الصادرة في نهاية كل سنة، مرجع سابق.

يبين الجدول (1) ارتفاع في قيمة أصول صناديق الثروة السيادية العربية، حيث ارتفعت بما قيمته 1083.4 مليار دولار ما بين عامي 2010 و 2018 أي بنسبة ارتفاع 54%، هذا الارتفاع يستثنى فيه عام 2015 أين تراجع قيمة الصناديق بحوالي 330 مليار دولار، والسبب في ذلك يعود بالأساس إلى أزمة تراجع أسعار النفط والتي أدت بالحكومات المالكة إلى سحب مبالغ لتغطية العجز الموازي، كما أن تراجع أسعار النفط أدى إلى عدم تمويل هذه الصناديق بالفائض المالي الناتج عن ارتفاع قيمة الإيرادات النفطية الفعلية عن ما هو مقدر (سعر النفط المرجعي). عموماً فإن حجم الصناديق العربية في المستقبل سوف تشهد مزيداً من الارتفاعات بالنظر إلى تحسن أسعار النفط في الأسواق العالمية، كما أن متوسط نمو قيمة أصول صناديق الثروة السيادية العالمية 11.5% (الشكل 1) يعتبر مؤشر إيجابي في استمرارية ارتفاع قيمتها بنظر إلى حصتها في إجمالي الصناديق العالمية والتي تقدر بحوالي الثلث. كل هذا في الحقيقة يبين مدى امكانية صناديق الثروة السيادية العربية من الدخول في استثمارات جديدة تناسب واستراتيجيتها الاستثمارية، بالنظر إلى تراكم حجم أصولها في الوقت الحالي والمستقبلي (أنظر الملحق).

4. استثمارات صناديق الثروة السيادية العربية كآلية داعمة في تمويل الزراعة العربية المستدامة

تنتهج صناديق الثروة السيادية العربية استراتيجية التنوع في استثماراتها، سواء من حيث القطاعات المستثمرة فيها أو من النطاق الجغرافي، حيث تعمل على تنوع المحفظة الاستثمارية وتحقيق عوائد مالية، وهو ما سمح لبعض الصناديق الاستثمار في قطاع الزراعي، كصندوق إمارة دبي "ICD" المستثمر محلياً في شركة "روابي الامارات" ("ICD"، 2019) إن هذه الاستثمارات تساعد الصناديق العربية على تركيز بشكل كبير نحو الاستثمار في قطاع الزراعي العربي، خصوصاً وأن حجم أصولها في ارتفاع وأصبحت تكتسب خبرات

نتيجة استثمار في شركات رائدة عالمياً، مما يساعد على تطوير القطاع الزراعي في شكله المستدام. للوقوف على إمكانية توظيف صناديق الثروة السيادية العربية في دعم التمويل الزراعي المستدام داخل الأقطار العربية من خلال جذب استثماراتها، يمكن توضيح ذلك في الآتي:

1.4. الدوافع الاستثمارية لصناديق الثروة السيادية العربية وعلاقتها بالزراعة المستدامة: جاءت فكرة إنشاء صناديق للثروة السيادية من قبل الدول المالكة ومنها العربية نتيجة للعديد من الدوافع، تجسدت بعد تبني تلك الدول لاستراتيجيات تنمية كان الهدف منها تحقيق أهداف مختلفة (أنظر الملحق)، عموماً يمكن حصر أهم الدوافع بإنشاء صناديق الثروة السيادية العربية فيما يلي:

1.1.4. ضمان استدامة مصادر التمويل: الدول العربية المالكة لصناديق الثروة السيادية لديها يقين راسخ بعدم استدامة الموارد المالية الناتجة من إيرادات النفط والغاز الطبيعي (موارد ناضبة)، وعليه فإن البحث عن مصادر بديلة ومستدامة يعتبر مطلب رئيسي خصوصاً في ظل الظروف الراهنة -تراجع أسعار النفط- وذلك من أجل ضمان استمرارية نشاط تلك الصناديق في تحقيق أهدافها المختلفة؛ من هنا تأتي الحاجة إلى الاستثمار في المشاريع الزراعية المستدامة المولدة لإيرادات مالية متجددة، وتكون مكملة و/أو بديلة للإيراد النفطي الناضب.

2.1.4. المساهمة في تحقيق التنوع الاقتصادي: تهدف صناديق الثروة السيادية العربية في مجملها إلى تحقيق التنوع الاقتصادي من خلال استثمار الفوائض المالية الناتجة عن الإيرادات النفطية في استثمارات خارج قطاع المحروقات (الزراعة، الخدمات والصناعة التحويلية)، فعند توظيف جزء من أصولها في القطاع الزراعي فإن هذا يساهم في تطوير القطاع من خلال استخدام أحدث الطرق في إنتاج المحاصيل الزراعية، نظراً لإمكانيات الصناديق المتاحة في استخدام أحدث التكنولوجيات في هذا المجال، ومن خلال قدرتها على التفاوض في إقامة شركات مع مؤسسات متخصصة ومتطورة، هذا بالإضافة إلى تدعيم الصناعات التحويلية الاستهلاكية التي تكتسي أهمية كبيرة بالنسبة لاقتصاديات الدول العربية لأنها تحقق الترابط الأممي والخلفي؛ وعليه فإن تطوير الصناعات الغذائية لا يكون إلا من خلال امتلاك قطاع زراعي منتج من حيث الكم والكيف، والذي بدوره يساهم في تحقيق تنوع اقتصادي.

3.1.4. اشكالية ضعف الطاقة الاستيعابية: تعاني معظم الدول العربية المصدرة للنفط (دول الخليج العربي) من مشكلة الطاقة الاستيعابية، نتيجة تراكم الفوائض المالية الناتجة عن مداخيل النفط وعدم قدرتها على استخدام تلك الفوائض في أوجه الاستثمارات المختلفة. من هنا كان الدافع وراء انشاء الصناديق واستخدامها كألية استثمارية باستطاعتها استثمار الفوائض المالية في مشاريع استثمارية خارج الاقتصاديات المحلية، لمواجهة ضعف الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني وعدم مزاحمة القطاع الخاص في بعض المشاريع، وكذا ترشيد استغلال تلك الفوائض من خلال تحقيقها عوائد مالية اضافية ترفع من حجم أصولها.

إن هذا الدافع له علاقة ترابط مع قطاع الزراعة المستدامة، وذلك من خلال توجيه استثمارات صناديق الثروة السيادية الخليجية بشكل خاص للاستثمار في الدول التي تملك أراضي زراعية كبيرة وبحاجة إلى استغلالها بما يتلائم ومتطلبات التنمية الزراعية المستدامة هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى إيجاد فرص استثمارية جديدة للاقتصاديات التي تعاني ضعف الطاقة الاستيعابية.

4.1.4. تنمية المناطق الريفية: تسعى الحكومات الوطنية لتحقيق استقرار السكان والحد من الهجرة الريفية، وذلك من خلال تنفيذ العديد من المخططات التنموية، وفي هذا الإطار يمكن استخدام صناديق الثروة السيادية كألية داعمة لتحقيق تلك الأهداف الاجتماعية والاقتصادية، من خلال إقامة مشاريع استثمارية زراعية من شأنها فتح مناصب شغل جديدة وتوفير أجور بما يسمح بالتوطين داخل المناطق الريفية ويحد من ظاهرة الهجرة الريفية. إن هذا الدافع من شأنه مساعدة الحكومات الوطنية على تنفيذ البرامج المسطرة لتنمية المناطق الريفية بالاستعانة بصناديق الثروة السيادية هذا من ناحية، وتهيئة المناطق الريفية من خلال اقامة مشاريع لمختلف المرافق الضرورية التي يحتاجها الفرد الريفي (المزارع) من أجل مزاوله نشاطه في أحسن الظروف الممكنة وهذا من ناحية أخرى.

5.1.4. حفظ مدخرات الأجيال القادمة: من الدوافع الأخرى لإنشاء صناديق الثروة السيادية العربية حفظ مدخرات الأجيال القادمة، حيث أخذت الحكومات المالكة على عتقها مبدأ المساواة في تقسيم الثروة بين الأجيال الحالية والمستقبلية، ومن هنا جاءت فكرة الحفاظ على الإيرادات من الموارد الطبيعية غير المتجددة من خلال تحويل أصول غير قابلة للتجديد إلى أصول مالية دائمة، كما أنها بمثابة آلية لتحقيق وفورات مالية

والاستفادة من ثروة اليوم لبناء مستقبل الغد. (Bertin Delacour, 2009, pp. 35-36) إن هذا الدافع لصناديق الثروة السيادية العربية يعتبر من بين أهداف التنمية الزراعية المستدامة والمتمثل في مراعاة نصيب الأجيال القادمة من ثروة المجتمع.

2.4. مزيا المشاريع الاستثمارية لصناديق الثروة السيادية العربية: إن اقامة استثمارات زراعية من قبل صناديق الثروة السيادية العربية داخل اقتصاديات الدول العربية، تعود بفوائد كبيرة سواءً بالنسبة لاقتصاد الدولة المالكة أو المتلقية، وفي الطرح الموالي أهم إيجابيات صناديق الثروة السيادية بالنسبة للطرفين.

1.2.4. الاقتصاديات العربية المالكة: تساعد استثمارات صناديق الثروة السيادية في القطاع الزراعي، سواءً كانت هذه الاستثمارات داخل الاقتصاد الوطني أو خارجه، الدول العربية المالكة للصناديق من تحقيق جملة من الفوائد أهمها:

- تساعد استثمارات الصندوق في قطاع الزراعي على تقديم الدعم لبرامج التنويع الاقتصادي والتي تهدف إلى زيادة مساهمة قطاعات خارج قطاع المحروقات في الناتج الوطني الإجمالي، مما يؤدي إلى تنويع مصادر إيرادات الدولة والتقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية، كما هو الحال بالنسبة لدول الخليج العربي، ليبيا والجزائر؛

- تساهم في اقامة أصول ذات عائد مربح على المدى الطويل، هذا العائد يساعد على تحقيقه طبيعة القطاع الزراعي الذي يوفر فرص استثمارية على المدى الطويل، بالإضافة إلى الاستراتيجية الاستثمارية طويلة المدى للصناديق العربية، وهو ما يدعم مسيرة التنمية الاقتصادية بالدولة المالكة؛

- يسمح صندوق الثروة السيادية من الوصول لتحقيق العائد الأمثل على المخاطر للأصول السيادية للدولة، فوفقاً لبحوث "دوتشيه بنك" فإن إدارة الاحتياطات التقليدية للبنوك المركزية والتي تستثمر بالدرجة الأولى في شكل سندات حكومية على المدى القصير حققت عوائد حقيقية 1% سنوياً وهذا على مدى الستين سنة (60 سنة) الماضية، في المقابل العائد الحقيقي للمحفظة المتنوعة والتي ضمت 60% أسهم و40% سندات قدر بحوالي 6%، وبالتالي من الممكن تحقيق مكاسب صافية كبيرة على المدى الطويل من خلال تحويل عائدات الفائض أو الاحتياطات إلى صندوق سيادي في المستقل؛ (SwissBanking, 2008, p. 7)

- يعزز صندوق الثروة السيادية الشفافية والمسؤولية السياسية للقطاع العام من خلال تحسين التدقيق العام في كفاءات استخدام المال العام، بالاعتماد على هيكله التنظيمي والمطالبة بإعداد التقارير الدورية، وعليه فإن نقل الأصول الوطنية في كيان مستقل يجعل من إدارة الأصول السيادية أكثر شفافية؛ (SwissBanking، 2008، صفحة 7)

- تسمح استثمارات صناديق الثروة السيادية في قطاع الزراعة وغيره من القطاعات على زيادة التنوع في أصولها، أي التركيز على تحقيق العوائد مقارنة بكفاءات المعمول بها سابقاً - أو حتى حالياً في بعض الدول - في إدارة احتياطات النقد الأجنبي من قبل البنك المركزي، والتي تهدر فرص بديلة في استغلال الأمثل لتلك الاحتياطات؛

- تساعد استثمارات صناديق الثروة السيادية العربية على تقليص الفجوة الغذائية للدول المالكة، حيث قدرت الفجوة لكل من الجزائر، ليبيا ودول الخليج العربي 56.6% من إجمالي الفجوة الغذائية العربية لعام 2017 (الزراعة، 2017، صفحة 81) وهي نسبة مرتفعة، مما يعني أن الدول العربية المالكة من الأولى بما أن تكون أكثر حرصاً من نظيرتها المتلقية من أجل تقليص الفجوة الغذائية من خلال تنفيذ استثمارات زراعية وعلى نطاق واسع بهدف الرفع من إنتاجية القطاع الزراعي العربي؛

- الامكانيات المتاحة لصناديق الثروة السيادية العربية للاستثمار في الخارج، توفر لها فرصة الاستفادة من الخبرات وتكنولوجيات الانتاج الزراعي، من خلال اقامة شراكات مع مؤسسات علمية متخصصة وذات سمعة جيدة في المجال الزراعي.

2.2.4. الاقتصاديات العربية المتلقية: يمكن حصر أهم الايجابيات التي يمكن أن تستفيد منها الدول المتلقية لاستثمارات صناديق الثروة السيادية في القطاع الزراعي في الآتي:

- تساعد استثمارات الزراعة لصناديق الثروة السيادية العربية وغيرها من نمو القطاع الزراعي، ومن ثم دعم مسيرة التنمية الاقتصادية بالدول العربية المتلقية؛

- تساعد استثمارات صناديق الثروة السيادية العربية على تحويل الأموال من الدول العربية ذات الفائض المالي إلى الدول العربية ذات العجز المالي، فهذه الأخيرة تمتلك امكانيات كبيرة في المجال الزراعي سواءً كانت طبيعية أو بشرية، وبذلك تكمل الاقتصاديات الدول العربية بعضها البعض؛

- تساعد في زيادة الإيرادات العامة، فزيادة تدفق الاستثمار الأجنبي تؤدي إلى زيادة الإيرادات الناتجة عن فرض الضرائب وبذلك تحقيق إيرادات أعلى للدولة المتلقية؛
 - إمكانية تعزيز التكامل الاقتصادي العربي من خلال إقامة صناديق الثروة السيادية العربية لاستثمارات داخل اقتصاديات العربية المتلقية، ولعل القطاع الزراعي والقطاع الخدمات أقرب قطاعات استقطاباً للصناديق العربية، نظراً لما تتمتع به بعض الدول العربية من إمكانيات كبيرة تجعلها وجهة استثمارية، ومن هذه الدول نجد: السودان، مصر، الأردن، تونس، الجزائر والمغرب وغيرهم؛
 - تساهم الاستثمارات الزراعية لصناديق الثروة السيادية في التخفيف من حدة البطالة بالدول العربية المتلقية، من خلال إنشاء مشاريع استثمارية جديدة والتي توفر مناصب شغل للبطالين سواءً كانت هذه الفئة متواجدة في المناطق الحضرية أو الريفية؛
 - تعتبر استثمارات صناديق الثروة السيادية العربية المباشرة في مختلف القطاعات ومن بينها القطاع الزراعي، مصدرراً من مصادر التمويل وبديل يُجنب اقتصاديات من القروض الخارجية لما لها من آثار سلبية، فهي تدر عائداً بدلاً من أعباء خدمة الدين التي تمثل في نفس الوقت عبء على ميزان المدفوعات؛
 - الاستفادة من كونها مستثمر طويل الأجل يتمتع بقدر كبير من الاستقرار، وهي بذلك تدعم رؤوس أموال الشركات المستثمر فيها وتحافظ على استقرارها بعكس المستثمرين القصيري الأجل، كما لها ميزة عدم الاستجابة للتقلبات على المدى القصير التي تحدث على أسعار الأسهم أو التدهور في العائدات الفصلية.
- (Makhlouf, 2010, p. 39)

3.4. صناديق الثروة السيادية وضوابط الاستثمار الزراعي العربي المستدام: قد تنتج عن تنفيذ مشاريع استثمارية زراعية أضرار غير مصاحبة للبيئة ومتطلبات التنمية المستدامة، وعليه أعدت الدول العربية استراتيجية تدعم مسار التنمية الاقتصادية المستدامة، أطلق عليها "استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة للعقدين القادمين (2005-2025)" التي قامت بإعدادها "المنظمة العربية للتنمية الزراعية" واعتمدت عام 2007. إن تنفيذ هذه الاستراتيجية هي مسؤولية جماعية بالنسبة للدول العربية، وعليه فإن الدول العربية المالكة لصناديق الثروة السيادية لها فرصة حقيقية للمساهمة في تنفيذها، من خلال إقامة مشاريع استثمارية زراعية تُراعى فيها متطلبات التنمية الزراعية المستدامة، كما يمكن الاستفادة من هذه الاستراتيجية بالنسبة للصناديق من خلال

اتباع توجيهات الاستثمار الزراعي المستدام. تتمثل توجيهات استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة (2005-2025) فيما يلي: (الزراعية، تقرير آلية عربية لتمويل التنمية الزراعية والأمن الغذائي العربي لسنة 2012، 2012، صفحة 19)

- اعتبار أن المياه هي المحدد الرئيس للتنمية الزراعية العربية؛
- تنمية وحماية الأراضي الزراعية؛
- استغلال الموارد الزراعية العربية من منظور تكاملي؛
- ضرورة التطور والتحديث التقني للزراعة؛
- بناء القدرات وتنمية الموارد البشرية؛
- تشجيع الاستثمار الزراعي المشترك، وتنشيط التجارة الزراعية العربية كمحرك للتنمية؛
- التكيف مع المتغيرات الإقليمية والدولية المعاصرة والمستقبلية؛
- مساهمة التنمية الزراعية المستدامة في ازدهار الريف؛
- تعظيم مشاركة المجتمع المدني والقطاع الخاص.

إن تنمية الزراعة العربية المستدامة لا تكون إلا من خلال استثمار وفق ضوابط الاستدامة الزراعية، وعليه يمكن لصناديق الثروة السيادية المساهمة في دعم الزراعة العربية المستدامة من خلال التركيز على النقطتين الرئيسيتين وهما: (جابري، 2015-2016، الصفحات 185-206)

1.3.4. استثمارات الحفاظ على الموارد الطبيعية الزراعية: المجال الاستثماري لصناديق الثروة السيادية وفق هذا الضابط يستدعي الكفاءة في استخدام وإدارة الموارد الطبيعية (الأراضي، المياه، الغابات) بشكل يضمن استدامتها.

2.3.4. استثمارات مبنية على تطوير أساليب التقنية الحديثة: إن التطور التكنولوجي الحاصل في جميع المجالات من شأنه أن يساهم في تحقيق تنمية مستدامة في القطاع الزراعي من خلال ابتكار آليات صديقة للبيئة وأخرى تراعى فيها توفير الجهود والوقت وغيرها؛ وعليه فإن استخدام التكنولوجيا أو ما يعرف بالتقنية الحيوية في الزراعة من قبل الصناديق السيادية وغيرهم من المستثمرين يساعد على تنمية الزراعة المستدامة.

5) متطلبات جذب استثمارات صناديق الثروة السيادية لتعزيز نمو الزراعة العربية المستدامة

صناديق الثروة السيادية العربية كغيرها من المستثمرين، تبحث عن فرص استثمارية تحقق لها عائد مالي مقبول يساهم في زيادة وتنوع مداخيل الدولة المالكة، كما يساهم في دفع وتيرة التنوع الاقتصادي المسطرة من قبل حكوماتها؛ وعليه من المهم توفير جملة من المتطلبات تساعد على استقطاب استثمارات تلك الصناديق للاستثمار الزراعي داخل المنطقة العربية، عموماً يمكن التطرق لأهم المتطلبات في الآتي:

1.5. استغلال مواقف الدول الغربية المتلقية لاستثمارات صناديق الثروة السيادية: إن النمو السريع في حجم أصول صناديق الثروة السيادية، وتزايد استثماراتها خصوصاً في أسواق الدول المتقدمة، وطبيعة ملكيتها العامة بالإضافة أن أغلبها قادمة من الدول النامية ولا تتسم بالشفافية والحوكمة المطلوبة، كل هذا جعلها محل جدل وتخوف داخل أسواق الدول المتلقية لاستثماراتها، ومن أبرز هذه الدول الولايات المتحدة الأمريكية، ألمانيا، فرنسا، بريطانيا، إيطاليا وأستراليا التي بررت تخوفها بالحفاظ على الأمن القومي، مما جعلها تطبق العديد من الإجراءات على استثمارات صناديق الثروة السيادية، هذه الاجراءات جاءت متقاربة في عمومها بالنسبة للدول المذكورة، وإن اختلفت في حدتها من دولة إلى أخرى، فالولايات المتحدة وألمانيا يمكن اعتبارهما الأكثر تضيقاً، كما أن أستراليا هي كذلك شددت من اجراءات الاستثمار الأجنبي والموجه في غالبيتها إلى صناديق الثروة السيادية الصينية على اعتبار أن أسواقها لا تحظى بتركيز كبير من قبل استثمارات صناديق الثروة السيادية العربية.

عموماً يمكن ذكر أهم مواقف الدولة المتلقية لاستثمارات صناديق الثروة السيادية، والتي عبر عليها في شكل اجراءات على مستوى قوانين الاستثمار الأجنبي كالأتي: (زواوي فرحات، 2016-2017، الصفحات 127-128)

- يسمح للصناديق السيادية الخليجية من الاستثمار في بعض القطاعات التي يحددها مسبقاً المسؤولون عن الاستثمار في الدولة المتلقية؛
- تحديد حصة امتلاك الأسهم بغرض عدم امتلاك الصناديق السيادية الخليجية لسلطة قرار داخل مجلس إدارة الشركات المستثمر فيها؛

- طول فترة الاجراءات التي يتم من خلالها الموافقة على الصفقة المراد اتمامها من قبل الصناديق السيادية وهذا ما يهدر الوقت والجهد في حالة رفض الصفقة؛

- اتساع مفهوم الأمن القومي لدى الولايات المتحدة الأمريكية وبعض دول الاتحاد الأوروبي، مما يجعل هذه الدول لها مبرراتها حتى في حالة توفر الصفقة على جميع الشروط المطبقة.

الإجراءات المطبقة والتي يتم تعديلها كل مرة تعطي انطباع على أن هناك مفاضلة من عدة جوانب: أولاً مفاضلة بين المستثمر الخاص والعام وثانياً بين المستثمر العام للدول المتقدمة والمستثمر العام للدول النامية ومبرر ذلك ديمقراطية الدول، والمفاضلة الثالثة بين المستثمر المحلي والمستثمر الخارجي.

مما سبق فإن التوجه نحو الأسواق الدول العربية سوف يفتح فرص استثمارية جديدة للصناديق السيادية العربية نظراً لتراجع مستويات شفافيتها وحوكمتها، وتقلل من الممارسات التضيقية على استثماراتها في أسواق المتقدمة، وهو ما يؤدي إلى تعزيز العمل العربي المشترك من خلال دخول صناديق الثروة السيادية العربية في استثمارات مباشرة و/أو غير مباشرة في القطاع الزراعي، المدعم بالعديد من اتفاقيات الشراكة بين الدول العربية المالكة والمتلقية والتي تسعى إلى تعزيز فرص الاستثمار فيما بينها، وبذلك تصبح الأسواق العربية خيار بديل لأسواق الدول المتقدمة.

2.5. توفير الموارد الطبيعية والبشرية اللازمة: إن الاهتمام بتوفير المورد الطبيعي والمورد البشري بشكله الكافي ومستدام، من شأنه جذب استثمارات صناديق الثروة السيادية التي تتميز باستثماراتها الكبيرة وطويلة المدى، وعليه فإن هذا النوع من المستثمرين يفرض على الدول العربية المتلقية لاستثماراتهم توفير أراضي صالحة للزراعة وبمساحات كبيرة ومتنوعة، مما يسمح بإنتاج محاصيل متنوعة و/أو القيام بالزراعة المختلطة بين إنتاج المحاصيل وتربية الحيوانات.

كما أن الارتفاع في عدد اليد العاملة التي تعمل في قطاع الزراعة والمناطق الريفية، يعتبر عاملاً محفزاً لجذب استثمارات في المستقبل، فهناك محاصيل زراعية تعتمد على كثافة اليد العاملة، نتيجة صعوبة احلال الآلة محل العامل البشري ومثال ذلك زراعة التمور، يضاف إلى تعداد اليد العاملة خبرتها وكفاءتها في المجال الزراعي، مما يستوجب العمل على استقرار العاملة في الأرياف وفتح مراكز تكوين متخصصة في الزراعة.

3.5. توفير مصادر الثروة الحيوانية: تشكل الأعداد الكبيرة من الثروة الحيوانية مع ضمان توفر مساحات شاسعة من المراعي الطبيعية والتي يمكن تنميتها بشكل مستدام، عامل مهم في جذب استثمارات صناديق الثروة السيادية داخل اقتصاديات العربية المضيفة. وعليه من الضروري على الدول التي تمتلك ثروة حيوانية هائلة كالسودان، مصر والجزائر العمل على محافظة وتنمية مراعيها لتوفير أكثر قدر ممكن من الأعلاف الحيوانية.

4.5. توفير البنية التحتية للاستثمار الزراعي: يعد تطوير البنية التحتية وتخصيص لها الموازنات الكافية خاصة في المناطق الريفية التي تمتلك خصائص الجذب الاستثماري من العمالة الرخيصة، والمساحات الزراعية الواسعة والماء من بين أهم متطلبات جذب المستثمرين، وعليه فإن إقامة شبكة طرقات واتصالات وتوفير الكهرباء، تساعد على فك العزلة وتقليل التكاليف، بالإضافة إلى إقامة السدود ومحابر وقاية النباتات والمخابر البيطرية والمياه وغيرها، كل هذا يحفز على الاستثمار ومن ثم تنمية الزراعة المستدامة من خلال ضمان توفير البنى التحتية الصالحة على المدى الطويل.

5.5. سن القوانين والتشريعات الاستثمار الزراعي المستدام: تُطبق غالبية الدول العربية تشريعات وقوانين تحدد العمل الزراعي وتضع الإطار القانوني للتنمية الزراعية ولكنها غير كافية، مما يستوجب تطبيق قوانين تضمن للمستثمرين ومن بينهم صناديق الثروة السيادية من الاستفادة من حوافز وإعفاءات ضريبية، وعدم مصادرة أصولها حالة حدوث خلاف بين دولتين عربيتين (المالكة والمتلقية) أو أي ظرف آخر، بالإضافة لحقها في تحويل أرباحها. وعليه من المهم تطبيق تشريعات تساعد على حماية حقوق المستثمرين وتراعى متطلبات التنمية الزراعية المستدامة والعمل على تطبيقها في الواقع، كالتشريعات المتعلقة بالملكية الزراعية ومتعلقة باستخدام المبيدات الزراعية والأسمدة الكيماوية وتشريعات استخدام الأراضي زراعية وأخرى باستخدام المياه والمحافظة عليها، وتشريعات استغلال المراعي والصيد البري والبحري، والتشريعات المحافظة على البيئة بصفة عامة والبيئة الزراعية بصفة خاصة (الغطاء النباتي، التصحر... الخ).

6.5. توفير التقنية الملائمة للإنتاج الزراعي المستدام: توفير التقنية في الانتاج الزراعي العربي والعالمي يعتبر مطلب متجدد نتيجة التغير في الظروف الاقتصادية والاجتماعية والمناخية، وعليه يحتم على الدول

الساعية لتطوير المناخ الاستثماري الزراعي من مراعاة التطورات الحاصلة على التقنية الحديثة لمداخلات الانتاج من بذور المحسنة ومخصبات الأراضي ومكافحة الحشائش والحشرات الضارة، وجدول زمني للزراعة والنظافة والحصاد، بالإضافة إلى الآلات والمعدات التي تمكن من تحضير التربة في الوقت المناسب وغيرها.

يهدف الانتاج الزراعي من خلال استخدام التقنية الملائمة من تحسين انتاجية مدخلات الانتاج عن طريق زيادة كفاءة استغلال عناصر الانتاج والتقليل من المخاطر، بالإضافة إلى اعتماد الابتكار في طرح تقنيات بديلة ذات عائد أفضل، ومن ثم يأتي دور الإرشاد في توطين هذه التقانات جغرافياً ومحصولياً، حتى يمكن من اقناع المزارعين بجدوى تطبيقها في الوقت الراهن والمستقبلي في زيادة الإنتاج. (جابري، 2015-2016، صفحة 169)

7.5. توفر القدرات التسويقية المناسبة: وجود القدرات التسويقية المناسبة شرط ضروري في التنمية الزراعية العربية المستدامة، حيث تعتبر عامل محفز للمستثمرين سواء المحليين أو الأجانب، فلا يمكن تصور دخول منتجين جديد من دون وجود الأسواق اللازمة لتصريف الانتاج وبالأسعار المناسبة التي تحقق هامش ربح للمنتجين والمتعاملين في السوق على حد سواء. كما يمكن للحكومات في إطار التسعير أن تحديد الأسعار بمستوى أعلى من السعر السوقي (حالة أسعار المتدنية)، ثم شراء الفائض كمخزون استراتيجي وهذا في حالة المواد الغذائية الأساسية، وفي الحالات الأخرى تقوم بدعم المزارعين بصورة مباشرة أو غير مباشرة في إطار الاستراتيجيات والسياسات ذات العلاقة المباشرة بالقطاع الزراعي. (جابري، 2015-2016، الصفحات 170-171)

8.5. امكانيات التصنيع الزراعي: يضاف إلى باقي متطلبات جذب استثمارات صناديق الثروة السيادية وجود امكانيات التصنيع الزراعي بالدول العربية المتلقية، وهو ما يدفع هذه الأخيرة تبني سياسات زراعية تندرج تحتها العمل على تطوير التصنيع الزراعي. إن توفير امكانيات التصنيع الزراعي تضمن تصريف جزء من الانتاج المحقق ومن ثم تشجيع الصناديق على توسيع استثماراتهم وزيادة الانتاج وتنوعه استجابة لمتطلبات الصناعة الزراعية والمتمثلة في الصناعة الغذائية والتي ترتبط بتوفير المحاصيل من الحضر، الفواكه، الألبان واللحوم وغيرها، والصناعة غير الغذائية والتي ترتبط بتوفير الجلود، الصوف والقطن... إلخ.

6. خاتمة

إن الخطوة الأولى الساعية لتحقيق تنمية زراعة مستدامة، تتمثل في استقطاب مستثمرين يتبنون استراتيجية طويلة المدى، هذا في الحقيقة غير متوفر بالنسبة للدول العربية التي تتسم بعدم جاذبيتها للاستثمارات الأجنبية في شتى المجالات تقريبا - باستثناء إمارة دبي مؤخراً-. وعليه فإن الدراسة بينت أن هناك امكانية لدى صناديق الثروة السيادية العربية في تنمية الزراعة المستدامة من خلال استقطاب جزء من أصولها شريطة تقيدها بضوابط ترسخ مفهوم الاستثمار الزراعي المستدام وهو ما تم اثباته من خلال ابراز تزايد في حجم أصول الصناديق العربية، واشترط التقييد بتوجيهات "استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة (2005-2025)"، بإضافة إلى عدم تعارض أهداف الصناديق مع الاستثمار في قطاع الزراعي خاصة في شكله المستدام، إلى جانب كل ذلك طابع الملكية العامة الذي يساعد على تشجيع الاستثمار الزراعي العربي البيني. عموما يمكن حصر أهم استنتاجات الدراسة فيما يلي:

- تشهد صناديق الثروة السيادية ارتفاعات مستمرة في حجم أصولها، ما يجعل امكانية تنويع استثماراتها وتوسعها في الأسواق العالمية مطروحة بشكل كبير خلال السنوات القادمة؛
- تمتلك صناديق الثروة السيادية العربية قدرات استثمارية كبيرة، تتمثل في حجم أصولها ومقدرة بحوالي الثلث من إجمالي الصناديق العالمية، واكتسابها خبرات استثمارية من خلال الاستثمار في شركات رائدة عالميا، وهو ما يساعد في استدامة القطاعات المستثمر فيها؛
- إن ضعف الاستثمار الزراعي العربي وعدم كفاية الجانب التمويلي خصوصا بالدول العجز المالي والتي تمتلك امكانيات زراعية كبيرة، والتي عبر عليها بالفجوة التمويلية يمكن تغطيتها من خلال استقطاب مستثمرون يتميزون بقدرة على التمويل الذاتي والاستثمار على المدى البعيد - القدرة على تحمل مخاطر-، يضاف إلى ذلك عدم مبالغة في تحقيق العائد المالي، كل هذه الخصائص متوفرة لدى صناديق الثروة السيادية العربية؛

- إن استقطاب صناديق الثروة السيادية وحتى العالمية للاستثمار في القطاع الزراعي العربي، يتطلب من الدول العربية المتلقية توفير مناخ ملائم للاستثمار الزراعي، والذي يركز على توفير الموارد الطبيعية (أراضي صالحة

للزراعة، المياه.. الخ)، البنى التحتية، العمالة المدربة والتشريعات المحفزة على الاستثمار، بالإضافة إلى التقنيات اللازمة للإنتاج الزراعي المستدام؛

- دخول صناديق الثروة السيادية في استثمارات زراعية تأخذ الشكل المستدام، قد يكون من خلال إقامة شراكة مع مؤسسة متخصصة، أو يكون باستثمارات مباشرة من خلال استغلال أراضي زراعية على نطاق واسع، وتستخدم في ذلك أحداث التقنيات الزراعية، أو حتى من خلال الاستعانة بالخبرات الأجنبية المتخصصة في المجال الزراعي المستدام، كل هذا بغرض الرفع من إنتاجية الأراضي المزروعة، ومن ثم تقليص الفجوة الغذائية، كما يعزز العمل العربي المشترك من خلال زيادة نسبة الاستثمار الزراعي العربي البيئي إلى إجمالي الاستثمارات العربية البيئية؛

- إن النجاح في استقطاب صناديق الثروة السيادية العربية للاستثمار في مشاريع زراعية المستدام، يتطلب تضافر جهود كبيرة لجذبها، نظرا لتفضيلها الاستثمار في الاقتصاديات المتقدمة، وهو ما يستدعي توظيف واستغلال العلاقات والاتفاقيات الثنائية المبرمة بين الدولة العربية المالكة والدولة العربية المتلقية؛

- ضرورة ترشيد صناديق الثروة السيادية للاستثمار في مجالات الاستثمار الزراعي المستدام، وذلك من خلال استخدام الطرق الحديثة في الانتاج الزراعي، كالمكننة الزراعية المتطورة، والتقنية الحيوية والاستثمار في إعادة تدوير المخلفات الزراعية، كل هذا متاح للصناديق العربية نظرا لما تمتلكه من خبرات استثمارية وإمكانيات مادية، خاصة أن بعض منها دخل في استثمارات في هذا المجال كالصندوق القطري "QIA".

7. المراجع

Bertin Delacour, C. (2009). Les Fonds Souverains Ces nouveaux acteurs de l'économie mondiale. paris: Les Echos Editions.

Makhlouf, H. H. (2010). Sovereign Wealth Funds. International Consortium on Government Financial Management "ICGFM".

SwissBanking. (2008). Sovereign Wealth Funds, A Position Paper by the Swiss Bankers Association.

المنظمة العربية للتنمية الزراعية. (2017). أوضاع الأمن الغذائي العربي لسنة 2017. الخرطوم.

المنظمة العربية للتنمية الزراعية. (2012). التقرير السنوي آلية عربية لتمويل التنمية الزراعية والأمن الغذائي

العربي لسنة 2012. الخرطوم.

المنظمة العربية للتنمية الزراعية. (2017). تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي لسنة 2017. الخرطوم.

أميرة جابري. (2016-2015). تمويل الاستثمار الزراعي للنهوض بالتنمية الزراعية المستدامة لولاية قلمة

"دراسة ميدانية للخماسي 2010-2014" (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية

وعلوم التسيير، قلمة: جامعة 8 ماي 1945 قلمة.

سليمان زواري فرحات. (2017-2016). صناديق الثروة السيادية ودورها في تحريك عملية التنمية

الاقتصادية بالدول النفطية (دراسة واقع وأفاق صناديق الثروة السيادية العربية). كلية العلوم الاقتصادية

والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر 3.

صندوق النقد العربي. (2018). التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2018. أبوظبي.

مؤسسة دبي للاستثمارات العامة "ICD". (2019). روابي الامارات. تاريخ الاسترداد 10 7، 2019،

من مؤسسة دبي للاستثمارات العامة "ICD": <https://www.icd.gov.ae/ar/retail-other-/holdings>

/holdings

8. ملاحق

ملحق: لمحة عامة حول بعض صناديق الثروة السيادية العربية

الدولة	اسم الصندوق	تاريخ الانشاء	القيمة (مليار دولار)	الترتيب العالمي	النوع (حسب مصدر الدخل)	الهدف
الامارات	جهاز أبوظبي للاستثمار (ADIA)	1976	683	3	نفط	تنوع اقتصادي
الكويت	هيئة الاستثمار الكويتية (KIA)	1953	592	4	نفط	استقرار مالي، حق الأجيال
السعودية	صندوق الاستثمارات العامة (PIF)	1971	360	10	نفط	تنوع اقتصادي
قطر	جهاز قطر للاستثمار (QIA)	2005	320	11	نفط وغاز	تنوع اقتصادي، حق الأجيال

تنويع اقتصادي، حق الأجيال	نפט	13	233.8	2006	مؤسسة دبي للاستثمار (ICD)	الامارات
تنويع اقتصادي	نפט	14	226	2002	شركة مبادلة للتنمية (Mubadala)	الامارات
تنويع اقتصادي، حق الأجيال	نפט	19	66	2006	المؤسسة الليبية للاستثمار (LIA)	ليبيا
الاستقرار المالي	نפט	42	7.6	2000	صندوق ضبط الإيرادات (RRF)	الجزائر

المصدر: اعداد الباحث اعتمادا على بيانات:

- www.swfinstitute.org; accessed in december, 25, 2018.
- www.kia.gov.kw; accessed in december, 20, 2018.
- www.adia.ae; accessed in december, 20, 2018.
- www.mubadala.com; accessed in december, 20, 2018.
- www.qia.qa; accessed in december, 20, 2018.
- www.icd.gov.ae; accessed in december, 20, 2018.